

**( التضمخ الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013) )**

**بحث مستل من أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية.**

**أسم المشرف العلمي**

**أسم الطالب**

**أ.م. د سامي عبيد التميمي**

**زاهد قاسم الساعدي**

**Stag fation in Iraq analytical study of the period ( 1990 – 2003 )**

**Assistant proof .Dr .Sami Obaid Altmimi      Zahed Kasem Alsaadi**

\*\*\*\*\*

## التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013)

أ.م.د. سامي عبيد التميمي

زاهد قاسم الساعدي

### المستخلص

تعد مشكلة التضخم الركودي أحد أهم المشاكل التي واجهت الدول المتقدمة في السبعينيات، انتقلت هذه المشكلة بعد ذلك إلى الدول النامية عند تنفيذها البرامج الاقتصادية، فكان الاقتصاد العراقي واحداً من أوضح مصاديق مشكلة التضخم الركودي في الدول النامية، فكانت الاختلالات الهيكلية هي السبب الرئيس في حصول المشكلة، فقسمت الاختلالات الهيكلية إلى ثلاثة أنواع كل منها يمثل فقرةً في الدراسة، الفقرة الأولى اختلالات الهيكل الإنتاجي، أما الثانية اختلالات التجارة الخارجية، في حين كانت الفقرة الثالثة اختلالات سوق العمل، تبين من الدراسة ان قسماً من الاختلالات في الاقتصاد العراقي كانت سبباً في حصول مشكلة التضخم، وأخرى سبباً في حصول البطالة.

### ABSTRACT

The problem of stagflation on considers as one of the most important problems that faced advanced countries in seventies of the past century. Stagflation problem has been transferred to developing less country when they fulfilled economic programmers . Iraq economic was one of the well-defined example of the Stagflation problem developing less countries . structural disorganizations were the main reason in forming the problem . Therefore the structural disorganizations has been divided to three types , every one typing in a part in the second chapter . The first part is about imbalance of production structural .The second chapter is about imbalance of external commerce . The third chapter is about imbalance labor market . It was clear in the second chapter that some of the imbalance in the Iraq economy were the main reason of the inflation problem occurrence . while, the rest were the cause of unemployment occurrence

## المقدمة

يعد التضخم الركودي من الظواهر التي أثارت الجدل والخلاف بين مختلف المدارس الاقتصادية التي استهدفت تفسير هذه الظاهرة، وكانت اختلافات الاقتصاديين آنذاك، تتعلق بمدى مصداقية العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة التي يعبر عنها بمنحنى (فليبس) ،وقد جاءت احداث العالم الصناعي الغربي في سبعينيات القرن الماضي ،لتضع التضخم جنباً إلى جنب مع البطالة ،وانتفاء العلاقة العكسية بينهما،جاءت هذه الدراسة محاولة لتقديم تفسير للظاهرة يتعلق بأسباب حدوثها في الاقتصاد العراقي ويرتكز على الاختلالات الهيكلية ،واثرها في ظهور مشكلة التضخم الركودي،جاءت أهمية الدراسة التطبيقية لقياس مدى قدرة المتغيرات في تفسير الظاهرة بما يتناسب مع الاهداف لهذه الدراسة ،حتى يمكن تفسير المشكلة ومحاولة وضع الحلول المناسبة ،في ضوء البيانات المتوفرة للسلسلة الزمنية الممتدة (1990-2013).

### أهمية الدراسة :-

- 1- إن الدراسات السابقة المتعلقة بالتضخم الركودي في العراق بالإضافة الى كونها قليلة ،فإنها لم تبين الأسباب الحقيقية لظهور مشكلة التضخم الركودي .
- 2- إن معرفة الأسباب الحقيقية لحدوث مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراق ،هو الخطوة الرئيسية والأساسية لاتخاذ السياسة المناسبة لمعالجة المشكلة .
- 3- إن آثار هذه المشكلة على الاقتصاد يستدعي المزيد من البحث ،لغرض الوصول إلى أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها .

### مشكلة الدراسة :-

تندفق سنوياً موارد مالية ضخمة في الاقتصاد العراقي متأتية من استخراج وتصدير النفط الخام في الأسواق العالمية، وكان من المفترض أن تسهم تلك الإيرادات النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي والتخلص من الركود والبطالة ، حتى وأن رافقها تضخم ولكن ليس بعلاقة طردية لتخلق مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي .

### هدف الدراسة :-

تهدف الدراسة الى الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة المركبة من التضخم والبطالة ،ومحاولة معرفة المتغيرات التي لها الدور الرئيس في التأثير على المشكلة في الاقتصاد العراقي ،الأمر الذي يمكن أن يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة من قبل السلطات المختصة في رسم السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار .

### فرضية الدراسة :-

تستند الدراسة إلى الفرضية التالية والتي مفادها ،أن حدوث الاختلالات الهيكلية ،وانطباع صفة الريعية في الاقتصاد العراقي ،كان سبباً رئيس في حدوث مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي .

### منهجية الدراسة:-

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي بدءاً من الفرضية التي قامت عليها الدراسة لغرض الوصول الى النتائج ،ولغرض توضيح العلاقة بين التضخم والبطالة والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي استخدم الباحث الأسلوب القياسي للوصول إلى الأهداف.

## 1- مفهوم التضخم الركودي Concept of Stagflation

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة وانخفاض مستويات الناتج القومي ومعدلات نموه خلال مدة زمنية معينة، أو أنه ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد (سيجل، 1987، 608)

ويعرف بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً إلى جنب مع الركود، يعني هذا المصطلح من أن العالم إذا كان قد تعود إلى تعرض اقتصاده إلى مشكلتي التضخم والكساد الاقتصادي، إلا أن الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها التاريخ الاقتصادي من قبل تمثلت في تعايش التضخم مع الكساد جنباً إلى جنب وبعلاقة طردية، فأول مرة يتلائم الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار مع تزايد حجم البطالة وتدهور معدلات الناتج الحقيقي، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط معدل النمو السنوي للدخل الحقيقي لمجموعة بلدان أوروبا الغربية (4.5%) خلال المدة (1955-1968) في حين لم يبلغ التضخم (3%) مع انخفاض معدلات البطالة إلى أقل من (3%) خلال المدة نفسها وللمجموعة نفسها. (john, 1988, 1).

في المدة (1969-1979) تراجع معدل النمو الحقيقي السنوي للدخل الحقيقي إلى (3.5%) في حين ارتفعت معدلات البطالة إلى (5%) ومعدلات التضخم إلى (8%)، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت معدلات البطالة عام (1981) إلى (7.4%) في حين أن الحد الأعلى المقبول سياسياً واجتماعياً هو (4%). (اليدجمان، 1999، 414).

هذا جعل البلدان الصناعية المتقدمة تقف مترددة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والنقدية الحاسمة أزاء الوضع الجديد، المتمثل في التلازم بين ارتفاع معدلات البطالة واستمرار الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث إن السياسات المستخدمة لمواجهة التضخم ينجم عنها زيادة الركود الاقتصادي، وبروز المشكلة التي أصبحت جزءاً من اقتصادات الدول الغربية وخصوصاً الصناعية ويعزا سبب حدوث التضخم الركودي إلى سببين: (الشمري، 2009، 415)

الأول: يتمثل في الإجراءات والسياسات النقدية والمالية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ومظاهر أسواق تلك الدولة وإن هذه الاجراءات تتمثل في الآتي:

أ- تمويل نفقات الحرب الأمريكية الفيتنامية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى زيادة عرض الدولار في الأسواق الدولية إلى أكثر من (163) مليار دولار، في حين كان الاحتياطي الذهبي الأمريكي في مواجهة تلك السيولة الدولية ما قيمته (23.6) مليار دولار ذهب.

ب- الإجراءات النقدية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في قرارها المتخذ عام (1971)، والقاضي بعدم تحويل الدولار إلى ذهب وهذا يعني تخليها عن التزاماتها السابقة التي التزمت بها في معاهدة (بريتون وودز) عام (1944)، وتخفيض قيمة الدولار بمقدار (8.5%) عام (1970)، و (10%) عام (1973)، مما أدى إلى تدهور قيمة الدولار اتجاه العملات الأخرى وتعويم العملات الدولية الرئيسية في أسواق الصرف العالمية مثل (الفرنك الفرنسي) و (المارك الألماني) و (الين الياباني).

ت- قيام أمريكا بالتوسع الاستثماري والمالي في البلدان الصناعية المتقدمة للتغلب على الركود الاقتصادي الذي عانت منه في مدة الستينات.

ث- سياسة أمريكا التوسعية في مجال الخدمات المرتبطة بالاعتبارات السياسية والاجتماعية، مثال ذلك معالجة مشكلة المشردين والعاطلين عن العمل الذين بلغ عددهم (13.5) مليون منهم (9.5) ملايين طفل مشرد، وقد بلغت كلفة الخدمات التي يحتاجها هؤلاء المشردون إلى أكثر من (20) مليار دولار عام (1988) .

ج- الارتفاع في أسعار المواد الأولية وفي مقدمتها النفط والذهب والمواد الغذائية والسلع المصنعة ونصف المصنعة.

ح- دعم الدول المتقدمة لبعض قطاعات الاقتصاد كالزراعة وحماية قطاعات اخرى كالخدمات والتوزيع من التدخل الحكومي، مما أدى الى ارتفاعات مهمة في أسعار السلع، وقد شكل ذلك مصدراً مهماً من مصادر تغذية مطالب العمال برفع الاجور، بالمقابل لم ينتج عن زيادة الأسعار، أو الأرباح في هذه القطاعات زيادة موازية في الاستثمار والاستخدام.

ثانياً: إبراز ظاهرة التضخم الركودي التي تتحقق فيها سمات الكساد وسمات التضخم، على أنها نتيجة للعلاقة بين سلوك العمال والنقابات ونمو الإنتاجية، كما هو الحال في الدول المتقدمة الذي يقسّر بأنه حالة ناجمة عن النضج الاقتصادي المتأني من وجود احتكاكات قوية، وجود نقابات عمالية قوية تسهم في الأجور الاسمية بشكل مستقل عن حجم الطلب الكلي وظروف أسواق العمل، وبمعدلات أعلى من معدلات نمو إنتاجية العمل، أن التكلفة المتزايدة لعنصر العمل هي في الواقع نتيجة لرغبة العمال في زيادة نصيبهم من نمو الدخل القومي الحقيقي، وتحقيق نوع من التناسق بين نسبة الأرباح والأجور من الدخل الكلي، مع ملاحظة أن إصرار النقابات العمالية المستمرة على زيادة الأجور يمكن أن يحصل في فترات من تراخي الإنتاج وفتور معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذه الظروف تحاول المشروعات الدفاع عن مستوى ثابت لأرباحها ومعدلات استثماراتها بنقل عبء زيادة الأجور وتضخم التكاليف إلى المستهلك النهائي عن طريق رفع الأسعار ولكن ارتفاع الأسعار سيحفز العمال على المطالبة بزيادات جديدة في الأجور لحماية دخولهم الحقيقية. (خلف، 2006، 186)

أما في الدول النامية فان مشكلة التضخم الركودي تختلف أسبابها عما سبق، حيث أن أهم اسبابها هي الاختلالات الهيكلية والتي تتصل باختلال الهيكل الإنتاجي، أي الأهمية النسبية المرتفعة لقطاعات ونشاطات محددة في توليد الناتج والدخل، والاختلال في سوق العمل، والاختلال في الميزان التجاري. (خلف، 2006، 187)

### 1-1 : مؤشر التضخم الركودي

لأجل رصد التضخم الركودي اعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة، ويسمى هذا المؤشر بمعدل التضخم الركودي الذي يمكن التعبير عنه على وفق المعادلة التالية: (عوض، 2007، 27)

$$AST = AInf + AUn \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن : AST : تشير الى التضخم الركودي ، AInf : تشير الى معدل التضخم  
AUn : تشير الى معدل البطالة

بالاعتماد على المؤشر المذكور آنفاً في حالة تجاوز معدل التضخم الركودي النسبة (8%)، مع تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي هذه الحالة فقط يمكن ان نقرر بأن الاقتصاد محل الدراسة يعاني من التضخم الركودي، والواقع ان معدل الركود التضخمي بالرغم من كونه مؤشراً جيداً لرصد المشكلة، إلا أن ربطه بنسبة معينة (8%) يمكن أن ترد عليه بعض الاشكالات، فمن الممكن أن يتجاوز معدل الركود التضخمي النسبة (8%)

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013) .....

بالرغم من أن معدل البطالة فقط أو معدل التضخم لا يتجاوز النسبة (3%) أو (4%) على أقصى تقدير. (عوض، 2002، 27)، في الوقت الذي يعتقد بعض الاقتصاديين أن نسبة البطالة (4%) هي معدل طبيعي، كما أن وصول التضخم إلى (4%) بحد أقصى ليس بالحالة الخطيرة، بل أن هناك من الاقتصاديين من يرى بأهمية هذا القدر المعتدل من التضخم لما له من آثار إيجابية على مستويات الإنتاج والتوظيف في الاقتصاد (زكي، 1969، 217) وبالتالي يمكن الاستنتاج أن نسبة التضخم الركودي تختلف بين الدول المختلفة ولا توجد نسبة ثابتة، بل تعتمد على طبيعة الاقتصاد ومدى تحمله لضغوط تضخمية أو أعباء بطالة طبيعية.

## 2-1 : التضخم الركودي في الفكر الاقتصادي

تعد مشكلة التضخم الركودي من المشاكل التي أثارَت الجدل بين مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية، وهذه المشكلة الجديدة بالنسبة لمدة السبعينات من القرن العشرين جعلت الدول الصناعية المتقدمة في حيرة وتردد من أمرها، حول اتخاذ الإجراءات والتدابير والسياسات الاقتصادية الكلية لمعالجة طرفي هذه المشكلة، إذ تصدى (النقديون) و(النيوكلاسيك) إلى تفسير هذه الظاهرة وألقوا باللوم على السياسات النقدية والمالية التوسعية التي اتبعتها حكومات الدول الغربية، لتحفيز الطلب الكلي على وفق طروحات المدرسة (الكينزية)، في مقابل ذلك تمثلت وجهة نظر (النيوكينزيين) في أن السياسات التي اتبعتها الحكومة لمكافحة التضخم الحادث منذ السبعينات قد اعتمدت منذ البداية على توصيف خاطئ للمشكلة، وهو أن التضخم الحادث مصدره الطلب وبالتالي عندما يكون التفسير غير صحيح فيكون علاج المشكلة أيضاً غير صحيح، كما أعتقد بذلك (النقديون) و(النيوكلاسيك) في حين أن هذا التضخم كان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج. (اللامي، 2007، 72-73)

في الوقت الذي تبنى فيه أصحاب مدرسة اقتصادات العرض وأصحاب مدرسة ما بعد (الكينزية) وجهة نظر مشابهة لما سبق، كان أصحاب المدرسة الهيكلية يبحثون في عوامل أخرى يمكن أن تقود إلى حدوث التضخم الركودي، وتم الاعتماد عليها في تفسير هذه الظاهرة مثل اختلال هيكل الإنتاج وقوة العمل، وعدم كمال الأسواق أو التطور التكنولوجي، أو أن مشكلة التضخم الركودي في الدول الأوروبية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في تلك الفترة (2-12، Norbert, 2012)

إن ظاهرة التضخم الركودي وجدت تفسيرها عند المدارس الاقتصادية بطرائق مختلفة، ومما سبق يتضح أن (النقديين) يفسرون الظاهرة بسياسة النقد الرخيص، التي تحفز الطلب الكلي ومن ثم ترتب عليها حدوث التضخم، واتباع سياسة تقييدية تتصاعد معدلات البطالة، أما المدرسة (الهيكلية) فتجد تفسيرها في التقدم الهائل في الأساليب التقنية التي أدت إلى البطالة، فضلاً عن عدم كمال الأسواق الذي سبب في حدوث التضخم فتزامن حدوث التضخم والبطالة في آن واحد، أما (النيوكلاسيك) فيعدون الأفراد لهم القدرة على التنبؤ والتوقع الرشيد لمعالجة المشكلة وبالتالي تذهب هذه السياسة أدرج الرياح في تخفيض معدل البطالة دون المعدل الطبيعي، ويعتقدون أن المتغيرات النقدية لن تؤثر في المتغيرات الحقيقية .

أما (النيوكينزيون) فيرون أن السبب في حدوث التضخم الركودي هو ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشكل الذي أدى إلى حدوث ارتفاع معدلات التضخم، أما ارتفاع معدلات البطالة فبسبب السياسة الخاطئة لعلاج التضخم، إذ تم اتباع

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013) .....

سياسة نقدية تقييدية لمعالجة التضخم الذي يعتقد انه تضخم طلب، وكان تأثيرها سلبياً على الاستثمار والتوظيف، أما مدرسة جانب العرض فترى ان سبب المشكلة هو السياسة التوسعية التي تبنتها الدول الصناعية، فضلاً عن الضرائب التي تؤثر في البطالة وأن العلاج يكون عن طريق اتخاذ سياسات مصممة لزيادة جانب العرض الكلي من السلع والخدمات.

بصورة عامة معظم المدارس الاقتصادية باستثناء(الهيكلين) يرون أن سبب حدوث الظاهرة هي أنها تبدأ بالتضخم وبسبب علاج التضخم تظهر البطالة، أي علاقة سببية من التضخم إلى البطالة باستثناء المدرسة الهيكلية التي ترى أن التضخم مشكلة لها أسبابها المختلفة عن مشكلة البطالة.

## 2- : التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)

ان تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي يمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية الكلية، وبالاعتماد على معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي، يتوجب دراسة هذه المشكلة لمعرفة اسبابها ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.

## 2-1 : تفسير وتحليل التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)

يحدد هذا البحث المدة الزمنية لتزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي، وطبيعة العلاقة بينهما وكيفية حدوثهما من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها، وبالاعتماد على مؤشر التضخم الركودي، الذي يتكون من معدل التضخم بالإضافة الى معدل البطالة، استناداً الى هذا المعيار يمكن القول ان الاقتصاد العراقي يعاني من التضخم الركودي، إذ كان معدل التضخم الركودي أكبر من (8%)، بغض النظر عن معدلات التضخم والبطالة اذا كانت في تزايد أو تناقص بشرط ان لا يقل احدهم عن (4%) .

أما البيانات المستخدمة لتوضيح المشكلة المركبة يلاحظ فيها انه تم التوصل إلى أكثر من معدل للتضخم في الاقتصاد العراقي، تتمثل في الرقم القياسي للمخفض الضمني، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث أنها لا تختلف من حيث الاتجاه منذ بداية مدة الدراسة، وتزيد عن المستوى الطبيعي لمعدل التضخم، ويوجد تشابه كبير ما بين معدل التضخم المحتسب وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلك، مع المعدل المحتسب للرقم القياسي الضمني خلال مدة البحث، وبذلك يمكن الاعتماد على أي منهما لانهما يتفقان في معظم السنوات بالارتفاع والانخفاض من حيث الاتجاه، قد تم احتساب معدل البطالة، بالاعتماد على البيانات المتوفرة في النشرات الإحصائية الدورية، والمجاميع الإحصائية السنوية الصادرة من وزارة التخطيط العراقية خلال سنوات الدراسة، وذلك لعدم توفرها في دراسات سابقة وحتى اذا توفرت وخصوصاً بعد عام(2003)، فأنها متقاربة تماماً مع المعدلات التي تم التوصل اليها في المبحث السابق، من خلال ما سبق نستطيع تحديد نشأة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي كما في الجدول(1) الذي يلاحظ فيه الاتي :

أ- ان معدلات التضخم ارتفعت بشكل كبير في فترة التسعينات ووصلت الى ارقام مرتفعة جداً، رافقها ارتفاع في معدلات البطالة في الاقتصاد، وبذلك نستطيع تحديد نشأة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي، فكانت العلاقة بينهما لا تختلف عن التضخم الركودي الذي ساد في فترة السبعينيات من القرن الماضي في الدول المتقدمة الاوربية ب- منذ عام(1996) أتجه معدل التضخم الركودي المحسوب بالمخفض الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الانخفاض، حيث انخفض من(350%) عام (1995) الى(15%) عام(1996)، واستمر قريباً من هذا المعدل

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013).....

بالارتفاع والانخفاض ثم ارتفع الى (34%) عام (2003)، وهذا يرجع الى الانخفاض الكبير في معدلات التضخم الجامح، الذي كان يعاني منه الاقتصاد العراقي في فترة الحصار الاقتصادي

ت- أن معدل التضخم في الاقتصاد العراقي قد تجاوز المعدل الطبيعي (4%) الذي بإمكان الاقتصاد ان يستوعب هذا الارتفاع في الاسعار، ويعتقد البعض ان هذا المستوى ضروري لتحريك النشاط الاقتصادي، وواصل ارتفاعه حتى وصل الى الذروة خلال السنوات الأولى من الدراسة، ثم أتجه بعد ذلك الى الانخفاض ولكن بقي أعلى من المعدل الطبيعي الا في عام (2008) و (2009)، ولهذا يمكن القول ان مدة الدراسة هي فترة تضخم ركودي .

ث- أن معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي هي الأخرى لم تنخفض الى المعدل الطبيعي (4%) بحيث يمكن قبوله، وكانت هذه النسب تأخذ الاتجاه العام بالارتفاع مع التضخم، بحيث تعطي اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة، حيث بقيت معدلات البطالة مرتفعة من عام (1990) الى عام (2001)، واستمرت مرتفعة طوال هذه المدة الأولى من الدراسة بالرغم من الانخفاض الكبير في معدلات التضخم، بحيث كان اثرها واضحا على معدل التضخم الركودي خلال السنوات (1990-2002).

ج- المدة (1990-2002) تمثل مدة تصاعد معدل التضخم الركودي، اما المدة (2004-2013) تمثل فترة محاولة الحكومة لمعالجة المشكلة المركبة والمعقدة، لذلك نلاحظ انخفاض في معدل التضخم الركودي، ولكنه بقي أعلى من المعدل الطبيعي للتضخم الركودي، وكانت السياسة المتبعة حققت نجاحاً في معالجة وخفض تدريجي للتضخم بالرغم من ان معدل التضخم الركودي أعلى من المستوى الطبيعي له

#### جدول-1-

#### التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)

التضخم الركودي (5) $STG_P$	التضخم الركودي (4) $STG_C$	البطالة (3) $UN_P$	التضخم (2) $INF_P$	التضخم (1) $INF_C$	year
60.52	97.92	45.92	14.6	52	1990
193.06	231.16	45.16	147.9	186	1991
146.79	133.79	49.79	97	84	1992
245.78	258.78	50.78	195	208	1993
213.18	212.18	51.18	162	161	1994
69.80	402.80	52.80	17	350	1995
84.37	68.37	53.37	31	15	1996
101.05	65.05	52.05	49	13	1997
77.28	64.28	50.28	27	14	1998
75.63	62.63	49.63	26	13	1999
77.28	53.28	48.28	29	5	2000
55.29	62.29	46.29	9	16	2001
42.89	42.89	23.89	19	19	2002
104.87	129.12	45.55	59.32	83.57	معدل للفترة



71.34	52.34	25.34	46	27	2004
44.67	61.67	24.67	20	37	2005
54.70	86.70	33.70	21	53	2006
58.38	63.38	32.38	26	31	2007
63.60	34.60	31.60	32	3	2008
28.08	32.08	30.08	-2	2	2009
41.19	33.19	28.19	13	5	2010
26.54	25.54	19.54	7	6	2011
24.42	24.92	18.42	6	6.5	2012
22.64	23.64	17.64	5	6	2013
49.13	51.56	27.92	21.21	23.64	معدل للفترة

المصدر :

- زاهد قاسم الساعدي، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في العراق للمدة (1990-2013)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2015، 184.

## 2-2 : أسباب التضخم في العراق

أن مشكلة التضخم في الاقتصاد يمكن ارجاعها الى أربعة متغيرات كما في الجدول (2)، وهي متغيرات اقتصادية هيكلية، تسبب حدوث مشكلة التضخم، ويمكن قياس تأثير المتغيرات أدناه على التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي وهي كالآتي :

أ- الناتج المحلي الإجمالي ( $GDP$ ): أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يأتي من اختلال علاقات النمو بين السوق السلعية والكتلة النقدية، مما أدى إلى اختلال العلاقة بين الدخل والناتج المحلي الإجمالي، بسبب ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي الذي يعاني من الاختلال الهيكلي بدرجة كبيرة، بحيث أن تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية كان سبباً في حصول صدمة العرض، وترتب على ذلك عدم التساوي بين التيار السلعي والتيار النقدي، وكان الاختلال في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة لصالح التيار النقدي فزاد الطلب الكلي وكانت النتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا التحليل يتفق مع تحليل المدرسة الهيكلية في تفسير التضخم. (خير الدين، 1992، 83)

ب- الاستيرادات ( $IM$ ): فيما يخص الاستيرادات توجد حالتين:

الأولى: استيراد السلع من الخارج بأسعار أقل من أسعار السلع المنتجة محلياً فتؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

الثانية: استيراد السلع بأسعار مرتفعة وخصوصاً عند حدوث الازمات في الدول المتقدمة، أو ارتفاع أسعار النفط الخام، أو المطالبة بأجور مرتفعة، ويشكل عام عندما ترتفع تكاليف الإنتاج فتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي حدوث التضخم المستورد.

في كلا الحالتين أن الاستيرادات تعني تسرب جزء من الدخل القومي إلى الخارج، حتى لو كانت الاستيرادات سبباً في انخفاض معدلات التضخم، وذلك لأنها تؤدي إلى نفاذ العملة الاجنبية وهذا يؤثر على الكتلة النقدية في مجلة العلوم الاقتصادية

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013).....

الداخل، ومن ثم التأثير على المتغيرات النقدية وفي مقدمتها أسعار الفائدة، التي تؤثر بشكل عكسي على الاستثمار، والأخير يمارس دوراً مباشراً على الإنتاج وانخفاض المعروض السلعي وحدوث التضخم.

شهد الاقتصاد العراقي في المدة الأولى (1990-2002) حصاراً اقتصادياً خانقاً، أدى إلى غلق المنافذ الاستيرادية، فوجه الطلب من السلع المستوردة إلى الطلب على المنتج المحلي، في الوقت الذي كان فيه الإنتاج المحلي لا يغطي حتى جزء من حاجة السوق، وإذا ما توفر فانه من المواد الغذائية الزراعية، فكانت تركيبة العرض الكلي من السلع غير متناسبة مع الطلب الكلي، فانخفاض العرض المحلي كان السبب في حدوث التضخم وارتفاع معدلاته، أما بعد التغيير في النظام السياسي والاقتصادي في العراق واتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار، أعطى هذا الاجراء ميزة تنافسية للسلع المستوردة في السوق المحلية، بحيث كانت أسعارها أقل من مثيلاتها المحلية، فساهمت في تخفيض المستوى العام للأسعار في المدة الثانية (2004-2013) بالرغم من أنها استنزفت معظم الفوائض النقدية المتأتية من تصدير النفط الخام وارتفاع أسعاره . (عبد الوهاب، 1996، 418 )

هذا يعني وجود علاقة سلبية بين الاستيراد والتضخم، فبقيت الاستيرادات مؤثرة على مستوى الأسعار طيلة المدة الثانية التي شهدت التغيير في النظام الاقتصادي عام (2003)، وما تلاها فكان الانفتاح التجاري الكبير على العالم الخارجي وبدون قيود كمية ونوعية، فكانت أسعار السلع المستوردة أقل من مثيلاتها في الداخل، فساهمت زيادة الاستيرادات في تخفيض مستوى الأسعار خلال المدة (2004-2013)، بحيث لو أغلقت الحدود لعدة أيام يكون أثرها واضح في مستوى الأسعار.

ت- كمية النقود ( $M$ ): أن تأثير عرض النقد على المستوى العام للأسعار حظي باهتمام المدارس الاقتصادية، ومنها المدرسة (الكلاسيكية) و (النيوكلاسيكية) من خلال تفسير العلاقة بين النمو في عرض النقد والزيادة في المستوى العام للأسعار، ويرون أن هناك علاقة طردية تناسبية بين التغيير في عرض النقد ومستوى الأسعار، بافتراض ثبات حجم الناتج وسرعة تداول النقود، لكن (الكلاسيك) يفترضون أن الاقتصاد يصل الى حالة التشغيل الكامل، وهذا غير متحقق في الاقتصاد العراقي لوجود البطالة، فيكون تحليل (M.FREDMAN) هو الأقرب إلى واقع الاقتصاد العراقي حيث يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة، وذلك لوجود علاقة دالية بين كمية النقود ومستوى الأسعار في اقتصاد لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل، ولكن زيادة النقود في التداول تؤدي إلى تغير متوسط نصيب وحدة

الناتج من النقود فتقل قيمتها الحقيقية وتفقد قوتها الشرائية ويحدث التضخم (M. Fredman , 1984 , 386)

ث- سعر الصرف للدينار العراقي ( $ER$ ): تعتمد فاعلية السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال أسعار الصرف، ويسمح نظام النقد الدولي باختيار نظام الصرف الذي يتناسب مع كل اقتصاد، والذي يتكون من نظام التعويم الكامل، ونظام تثبيت سعر الصرف، ونظام الربط الزاحف، والأخير التعويم المدار (صقر، 2004، 855)، بحيث يعد سعر الصرف من العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة في التضخم بالاقتصاد العراقي وخصوصاً عند اتباع سياسة نقدية انكماشية، ورفع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار، فكانت النتيجة عكسية بحيث أن كل

ارتفاع في سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، لأنه يخلق قدرة تنافسية للسلع المستوردة في الداخل العراقي، فتكون أسعارها أقل من أسعار مثيلاتها المنتجة محلياً فيساهم في خفض التضخم بشكل واضح، مع وجود التأثير السلبي في الاقتصاد المحلي، وإذا ما حدث العكس فإن الطلب سوف يزداد على السلع المحلية التي تكون أسعارها أقل من مثيلاتها المستوردة، بهذا تكون أسعار الصرف محفزة لتطوير القطاعات السلعية من خلال اتباع سياسة الحماية للمنتج المحلي، فتكون أسعار الصرف سلاح ذو حدين بيد المخطط للسياسة الاقتصادية الكلية، فضلاً عن أنها تؤثر في تنمية القطاعات السلعية التي تعني تخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وبضمنها الأيدي العاملة .

### 3-2: أسباب البطالة في العراق

بعد أن بينا الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشكلة التضخم في الاقتصاد لابد من معرفة دواعي وأسباب مشكلة البطالة، حتى تكتمل الصورة ويعرض مشهد المشكلة المركبة من التضخم والبطالة، بحيث يحتمل وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية المؤثرة في البطالة، بحيث يمكن قياس تأثيرها وهي كالاتي:

أ- اختلال الهيكل الإنتاجي ( $ISP_t$ ): التي تتمثل بالفرق بين تشغيل الأيدي العاملة والمساهمة في الإنتاج في كل قطاع، وتبين ان قطاع الزراعة والصناعة والخدمات تتسم بقابليتها على استيعاب الأيدي العاملة، أما القطاع الاستخراجي النفطي فيستوعب عدد محدود جداً من الأيدي العاملة، فجاءت الدراسة لتبين سبب نشأت البطالة في الاقتصاد العراقي، وذلك لانخفاض نصيب القطاعات السلعية في التشغيل بسبب ضعف الاستثمار فيها، وتوصلت الدراسة بمعنوية الاختلال في الهيكل الانتاجي العراقي وتأثيرها الايجابي على البطالة.

ب- اختلال هيكل التجارة الخارجية ( $IST_t$ ): حيث أعتمد الباحث على مؤشر الانكشاف الاقتصادي ليمثل اختلال هيكل التجارة الخارجية، فكانت تأثير هذا المتغير التوضيحي موافق لخصائص الاقتصاد العراقي، بحيث أن زيادة الانكشاف الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية والاستيرادات من السلع والخدمات تؤدي الى انخفاض معدلات البطالة، وهي حالة غير مستبعدة في الاقتصاد العراقي القائم على اقتصاد ريعي في الحصول على الموارد المالية، ويعتمد في التشغيل على القطاع الخدمي الذي أصبحت مهمته نقل وتوزيع وتصريف السلع المستوردة، وليست قائم على التشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية بروابط أمامية وخلفية

ت- الاختلال في سوق العمل ( $IML_t$ ): يحصل الاختلال في سوق العمل من خلال وجود فائض عرض في سوق العمل العراقية، فكان تأثيره طردي بحيث كل زيادة في فائض عرض العمل تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، أن فائض عرض العمل قد يكون راجعاً إلى تجزئة سوق العمل إلى قطاعين العام والخاص، أو انقسام سوق العمل إلى سوق أولي (primary market) وسوق ثانوي (secondary market)، حيث يتمتع العمال في السوق الأولي بالاستقرار الوظيفي، بعكس العمال في السوق الثانوي فهم أكثر تعرضاً للبطالة، أو أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في العراق تمثل سبباً في زيادة عرض العمل، وذلك نمو السكان أعلى من نمو الطلب على الأيدي العاملة فيكون فائض في العمالة، ويأتي ضمن تحليل المدرسة الهيكلية لتفسير مشكلة البطالة. (V & B. مجلة العلوم الاقتصادية

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013).....

376, Harrison, 1973). وحتى في القطاع الواحد تختلف الاجور من عامل إلى آخر فسببت الهجرة من الريف إلى المدينة، بالإضافة إلى الاجراءات التي أتبعتها الحكومة قبل عام (2003) في تهجير الكثير من المناطق الريفية وتجفيف الأهوار التي سببت نزوح كبير إلى المدن، فضلاً عن توزيع قطع الاراضي للعسكريين والمفقودين وضحايا الحروب في المدن، فكانت عامل مساعد في الهجرة من الريف إلى المدينة، فخلقت الاختلال في العرض للقوة العاملة، في الوقت الذي عجز فيه القطاع الصناعي عن استيعاب الأيدي العاملة فتحول فائض عرض العمل إلى بطالة .

تبين من خلال ما سبق ان الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الهيكلية التي هي مصدر البطالة بالإضافة الى التضخم فتكون ظاهرة التضخم الركودي خلال المدة (1990-2013) .

## جدول -2-

### الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2013)

التضخم الركودي	$ER(X_2)$ 5 سعر الصرف	M (4) عرض النقد	الاختلال في سوق العمل IML (3)	مؤشر درجة الاكتشاف (2) IST 4+2/1	الناتج المحلي الاجمالي (1) GDP	القطاعات السنة
60.52	1.62	15359.3	3549	34.1	48.65	1990
193.06	10.24	24670	3544	11.4	6.89	1991
146.79	21.23	43909	4105	12.8	8.59	1992
245.78	74.42	86430	4329	10.8	9.04	1993
213.18	454.01	238901	4511	10.8	8.63	1994
69.80	1674.5	705064	4913	10.6	10.3	1995
84.37	1170	960503	5172	10.7	11.39	1996
101.05	1471	1038097	5161	43.7	12.26	1997
77.28	1620	1351876	5077	50.1	15.21	1998
75.63	1972	1483836	5197	56.3	255.34	1999
77.28	1930	1728006	5249	65.9	33.58	2000
55.29	1929	2159089	5221	68.9	29.31	2001
42.89	1957	3013601	3306	71.9	26.84	2002
71.34	1453	10149000	3634	98.3	23	2004
44.67	1472	11399000	3632	97.1	31.79	2005
54.70	1475	1546000	4614	81.0	51.75	2006
58.38	1267	21721000	4573	85.9	88.03	2007
63.60	1203	28189934	4606	99.1	102.14	2008

28.08	1182	37300030	4510	97.2	111.28	2009
41.19	1185	51743489	4354	72.5	142.81	2010
26.54	1196	62473929	3873	63.9	191.17	2011
24.42	1233	64503270	4361	65.8	210.27	2012
22.64	1221	66532611	4144	61	230.5	2013

المصدر : زاهد قاسم الساعدي، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2015

### 3 : القياس الاقتصادي

يعرف البعض القياس الاقتصادي بأنه فرع من فروع المعرفة العلمية ويهتم بقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، من خلال الاعتماد على بيانات واقعية، بهدف اختبار صحة هذه العلاقات ومدى انطباقها على النظرية الاقتصادية حتى يتسنى لرسم السياسات الاقتصادية الكلية تشخيص المتغيرات المؤثرة في المشكلة قيد الدراسة، أو التنبؤ بسلوك المتغيرات التي تقدمها النظرية الاقتصادية في صورة نماذج رياضية وتتضمن المتغير العشوائي. (عطيه، 2004، 4)

### 3-1 : توصيف الأنموذج

بصفة عامة فان الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم الركودي، لم تقدم تبريراً فيما يتعلق باختيار مجموعة محددة للمتغيرات المستقلة التوضيحية المؤثرة بالتضخم الركودي، إلا أن الدراسة اشتملت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتوقع أن تؤثر في التضخم الركودي (STG)، وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي أو الاختلال في الهيكل الإنتاجي (GDP)، عرض النقد المتداول في الاقتصاد (M)، سعر الصرف للدينار العراقي اتجاه الدولار (ER) أو العملات الأخرى، الاختلال في هيكل التجارة الخارجية (IST)، والاختلال في سوق العمل (IML) خلال المدة (1990-2013).

يمكن التعبير عن دالة التضخم الركودي بالصيغة التالية :

$$STG_t = f(GDP_t, M_t, ER_t, IST_t, IML_t) \dots \dots \dots (2)$$

ويأخذ أنموذج الدراسة المستخدم الشكل التالي :

$$STG_t = B_0 + B_1GDP_t + B_2M_t + B_3ER_t + IST_t + IML_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

بأخذ كل القيم باللوغاريتم، ليصبح الأنموذج المقترح كالآتي :

$$\ln STG_t = B_0 + \ln B_1GDP_t + \ln B_2M_t + \ln B_3ER_t + \ln B_4IST_t + \ln B_5IML_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

من أجل الحصول على أنموذج قياسي للتضخم الركودي في العراق استخدمنا سلسلة زمنية حجمها (24) مشاهدة تمتد من عام (1990) وحتى عام (2013)، وفيما يلي سنقوم بتحليل المتغيرات على وفق أنموذج (ARDL).

## 2-3 : اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

تكون السلاسل الزمنية مستقرة اذا لم يكن هناك اتجاه إلى الأعلى أو إلى الأسفل في المتوسط عبر الزمن، أو عدم ظهور اختلاف حول الوسط الحسابي عبر الزمن، بحيث يمكن تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)، ونستخدم هذه الاختبارات لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غالباً ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، وعليه لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة لكي نحصل على تقديرات غير زائفة، من خلال اختبارات جذر الوحدة، ورغم تعدد هذه الاختبارات إلا أننا سوف نستخدم اختبارين هما: اختبار الموسع (ADF)، واختبار (PP)، وذلك لاختبار الفرضيات التالية :

فرضية العدم القائلة : بوجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) .

فرضية البديلة القائلة : بعدم وجود جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية) .

يعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقراره السلسلة  $X_t$  مثلًا على تقدير النماذج بطريقة (OLS) التالية: (سلامي و شيخي، 2013، 124).

$$model(i): \Delta x_t = \lambda . x_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j} + 1 + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$model(ii): \Delta x_t = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j} + 1 + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

$$model(iii): \Delta x_t = \lambda . X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j} + 1 + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (7)$$

أن الأتمودج الثاني يختلف عن الأتمودج الأول في احتوائه على حد ثابت (C) والأتمودج الثالث يختلف عن النموذجين الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت (C) ومتغير اتجاه زمني (bt)، بعد تقدير الأتمودج يتم اختبار الفرضية ( $H_0: \rho=1$ ) ضد الفرضية ( $H_1: \rho < 1$ ) فإذا كانت فرضية العدم مقبولة فهذا يعني وجود جذر الوحدة، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة والعكس صحيح .

بالنسبة لاختبار (PP) فيعتمد تقديره على نفس أنموذج (ADF) إلا أنه يختلف من حيث أنه يأخذ بنظر الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك عن طريق تصحيحات غير معلمية لإحصاءات (ADF)، ومن المعلوم أن اختبار (ADF) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) Autoregressive، بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive integration Moving (ARIMA)، ولذا فإن اختبار (PP) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF)، لا سيما عندما يكون حجم العينة صغيراً، وفي حال تضارب وعدم انسجام الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP). (العبدلي، 2007، 20) .

يمكن تطبيق اختبار (ADF) واختبار (PP) لتحديد عدد جذور الوحدة (درجة التكامل) لكل متغير على حدة، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين حالتين: (Ghassan , ALDehailan , 2009 , 20)

أ- إذا كانت كل المتغيرات مستقرة من الدرجة  $I(0)$ ، أو من الدرجة  $I(1)$  حيث انه يمكن تطبيق طرق تقدير السلاسل الزمنية التقليدية باستخدام (VAR) او استخدام منهجية (ARDL).

ب- إذا كانت المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة، مثلا إحدى المتغيرات متكاملة من الدرجة  $I(0)$ ، والأخرى متكاملة من الدرجة  $I(1)$  من الممكن استنتاج إنهما غير متكاملتين واستخدام الطرق القياسية المناسبة لها مثل (ARDL) .

يجب التأكد من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة وخالية من جذور الوحدة، وهو أمر سهل باستخدام اختبارات عديدة أهمها: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، واختبار فليبس و بيرون (PP)، مع ملاحظة الآتي:  
(عبد القادر، 2007، 3)

- إن فرضية العدم (null hypothesis) تعني تحديداً وجود جذور الوحدة في قيم السلسلة، ويتم قبول فرض العدم عندما تكون قيمة (t) المحسوبة من اختبار (ADF) أو اختبار (PP) أقل من القيمة الحرجة المناظرة التي تظهر مع نتائج الاختبارات، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة ولا تصلح لاستخدامها في التقدير .

- إن الفرضية البديلة (Alternative hypothesis) تعني تحديداً خلو البيانات من جذور الوحدة، ومن ثم إذا لم نقبل فرض العدم وقبلنا الفرض البديل معنى ذلك أن السلسلة ساكنة في المستوى ويمكن استخدامها في التقدير مباشرة . يوضح الجدول (3) و(4): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP)، إذ يمكن ملاحظة الآتي

أولاً: إن السلسلة الزمنية (LN GDP): غير مستقرة في حالة وجود ثابت فقط أو ثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عام عند مستوى (10%، 5%، 1%)، يمكن اعتبارها غير مستقرة في المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى لها كانت السلسلة مستقرة في جميع الحالات وجميع المستويات، أي أنها متكاملة من الدرجة (1)ا.

ثانياً: إن السلسلة الزمنية (LN M): غير مستقرة في حالة وجود ثابت فقط، أو ثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عام وعند مستوى (10%، 5%، 1%)، وفي الاختبارين وبعد أخذ الفروق الأولى تكون السلسلة مستقرة في جميع الحالات والمستويات، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة (1)ا.

ثالثاً: إن السلسلة الزمنية (LN ER): غير مستقرة في حالة وجود ثابت وثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عام عند مستوى (10%، 5%، 1%) وفي الاختبارين، وعليه تعتبر هذه السلسلة غير مستقرة في المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى تكون السلسلة مستقرة في حالة وجود ثابت واتجاه عام بالنسبة إلى اختبار (ADF) في جميع المستويات، ومستقرة بالفروق الأول لاختبار (PP) في جميع الحالات والمستويات، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة (1)ا .

رابعاً: إن السلسلة (LN IST): غير مستقرة في حالة وجود ثابت وثابت واتجاه عام أو بدون للاختبارين وعند مستويات معنوية (10%، 5%، 1%)، وعند أخذ الفرق الأول لها تكون مستقرة في حالة ثابت واتجاه عام بالنسبة لاختبار (ADP) وفي جميع المستويات، وتستقر عند الفرق الأول لاختبار (PP) عند مستوى (10%، 5%) وعند جميع المستويات في جميع الحالات، وعليه نعتبر السلسلة متكاملة من الدرجة (1)ا .

خامساً: إن السلسلة (LN STG): مستقرة في حالة وجود ثابت وثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عام للاختبارين، وعند مستويات المعنوية المختلفة، وعليه نعتبر السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0)ا. أن السلاسل الزمنية تكون متكاملة من درجات مختلفة، فالسلسلة (LN STG) متكاملة من الدرجة (0)ا، أما السلاسل الزمنية  
مجلة العلوم الاقتصادية

التضخم الرقودي في العراق خلال المدة (1990-2013) .....

الاحرى متكاملة من الدرجة (1)l، وهذا النتيجة تفرض على الباحث استخدام منهجية (ARDL) لأنها تتلاءم مع درجة استقراره السلاسل الزمنية.

جدول-3-نتائج اختبار (ADP)ديكي فوللر واختبار فيليبس بيرون (PP) (Level Test)

PP Test			ADP Test			Var	
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept		
-(*) 2.66359	-(*) 4.41345	-(*) 3.752946	-(*) 2.6959	-(*) 4.57559	3.794-(*)	1%	LNSTG
-(*) 1.95406	-(*) 3.62033	-(*) 2.998064	-(*) 1.9406	-(*) 3.69814	-(*) 2.9064	5%	
-(*) 1.60495	-(*) 3.24892	-(*) 2.638752	-(*) 1.6045	-(*) 3.28909	-(*) 2.6352	10%	
- 4.112255	- 5.222751	4.410162-	- 4.109809	- 5.029964	4.425109-	T – statistic	
- 2.636901	- 4.262735	<b>3.646342-</b>	- 2.636901	- 4.262735	- 3.646342	1%	LN GDP
- 1.951332	- 3.552973	<b>2.954021-</b>	- 1.951332	- 3.552973	- 2.954021	5%	
- 1.610747	- 3.209642	<b>2.615817-</b>	- 1.610747	- 3.209642	- 2.615817	10%	
<b>2.918278</b>	- 1.184022	<b>1.169589-</b>	<b>2.244168</b>	- 1.988185	- 1.111949	T – statistic	
- 2.669359	- 4.416345	3.752946-	- 2.685718	- 4.467895	3.808546-	1%	LNM
- 1.956406	- 3.622033	2.998064-	- 1.959071	- 3.644963	3.020686-	5%	
- 1.608495	- 3.248592	2.638752-	- 1.607456	- 3.261452	2.650413-	10%	
3.330963	- 0.393991	2.140417	- 1.359645	0.814175	1.181777-	T – statistic	
- 2.669359	- 4.416345	2.998064-	- 2.692358	- 4.571559	3.857386-	1%	LNER
- 1.956406	- 3.622033	2.638752-	- 1.960171	- 3.690814	3.040391-	5%	
-	-	3.752946-	-	-	2.660551-	10%	



1.608495	3.248592		1.607051	3.286909			
-	-	2.059788-	-	-	2.647998-	T – statistic	
0.179652	1.383315		0.511089	1.994273			
-	-	3.752946-	-	-	3.788030-	1%	LNIST
2.669359	4.416345		2.685718	4.467895			
-	-	2.998064-	-	-	3.012363-	5%	
1.956406	3.622033		1.959071	3.644963			
-	-	2.638752-	-	-	2.646119-	10%	
1.608495	3.248592		1.607456	3.261452			
5.183261	-	3.687030	2.433956	1.769355	2.601276	T – statistic	
	0.604302						
-	-	3.752946-	-	-	3.752946-	1%	LNIML
2.669359	4.416345		2.669359	4.440739			
-	-	2.998064-	-	-	2.998064-	5%	
1.956406	3.622033		1.956406	3.632896			
-	-	2.638752-	-	-	2.638752-	10%	
1.608495	3.248592		1.608495	3.254671			
-	-	1.944012-	-	-	1.751026-	T – statistic	
0.483070	2.074801		0.483070	2.800349			

(\*) - تشير الى معنوية المتغير

## جدول-4-

نتائج اختبار (ADP) ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون (PP)

(1<sup>st</sup> difference test)

PP Test			Test ADP			Var	
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept		
-	-	-	-	-	-	1%	LN GDP
2.639210	4.273277	3.653730	2.639210	4.273277	3.653730		
(*)	(*)	(*)	(*)	(*)	(*)		
-	-	-	-	-	-	5%	
1.951687	3.557759	2.957110	1.951687	3.557759	2.957110		
(*)	(*)	(*)	(*)	(*)	(*)		
-	-	-	-	-	-	10%	
1.610579	3.212361	2.617434	1.610579	3.212361	2.617434		

(*)	(*)	(*)	(*)	(*)	(*)		
-3.530335	-4.540103	-4.653031	-5.298664	-6.183811	-6.159839	T – statistic	
-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-	1%	LNM
1.29422	2.08401	1.735535	1.6074	3.42820	3.808546		
-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-	5%	
1.95720	3.63289	3.004861	1.9590	3.64496	3.020686		
-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-	10	LNE R
1.60817	3.25467	2.642242	0.0170	3.26145	2.650413	%	
-	-	-	-	-	-	T – statistic	
2.674290	4.440739	3.769597	2.685718	4.467895	0.755454		
-(*)	-(*)	-(*)	-	-(*)	-	1%	LNIS T
2.6742	4.4407	3.76959	2.692358	4.44073	3.831511		
-(*)	-(*)	-(*)	-	-(*)	-	5%	
1.9572	3.6328	3.00481	1.960171	3.63289	3.029970		
-(*)	-(*)	-(*)	-	-(*)	-	10	LNIM L
1.6081	3.2546	2.64224	1.607051	3.25467	2.655194	%	
-	-	-	-	-	-	T – statistic	
4.950369	5.760014	4.982958	1.414881	5.547461	1.368230		
-	-(*)	-	-	-(*)	-	1%	LNIM L
2.674290	4.4407	3.769597	2.685718	4.46789	3.808546		
-(*)	-(*)	-(*)	-	-(*)	-	5%	
1.9572	3.6328	3.00486	1.959071	3.64496	3.020686		
-(*)	-(*)	-(*)	-	-(*)	-	10	LNIM L
1.6081	3.2546	2.64224	1.607456	3.26145	2.650413	%	
-	-	-	0.275108	-	-	T – statistic	
2.354899	8.700321	3.486806		5.310520	0.968711		
-(*)	-	-(*)	-(*)	-	-(*)	1%	LNIM L
2.67429	4.440739	3.769597	2.67429	4.440739	3.7695		
-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	5%	
1.95720	3.63289	3.004861	1.95720	3.632896	3.0048		
-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	-(*)	2.642-(*)	10	LNIM L
1.60817	3.25467	2.642242	1.60817	3.254671		%	
-	-	-	-	-	-	T – statistic	
3.917186	3.920050	3.824834	3.911303	3.936934	3.818561		

(\*) تشير الى معنوية المتغير

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013).....

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS6

### 3-3 : تقدير مدة الإبطاء المثلى للأنموذج

ان اختبار مدة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في أنموذج (ARDL)، يتم باستخدام خمسة معايير كما في الجدول (5)، لتحديد هذه المدة في الأنموذج خلال الأجلين حتى يتم ادراجها في الأنموذج وهي ،معيار (AKAIKEAIC)، ومعيار (SC) (SCHWARZ HQ)، ومعيار (HANNAN&QUINN HQ)، ومعيار (BAYESIAN BIC)، ومعيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Predication Error Criterion FPE)، وعند تطبيق هذه المعايير تم البدء باستخدام فترة ابطاء مساوية للعدد (1)، وأكدت كافة المعايير على ان فترة الابطاء المثلى هي تساوي (1) كما في الجدول التالي :

### الجدول-5-

تقدير فترة الابطاء وفق المعايير (FPE , AIC , SC , HQ)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOG(GDP) LOG(A) LOG(H) LOG(K)						
Exogenous variables: C						
Date: 12/18/14 Time: 15:56						
Sample: 1990 2013						
Included observations: 24						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	56.58237	NA	0.002898	5.507488	5.705860	5.554219
1	1.491916	89.75117*	05*	1.682553*	2.674410*	1.916205*

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

\*- تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعايير

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS6

### 3-4 : تقدير معادلة الانحدار في الأجل القصير على وفق أنموذج (ARDL)

تفترض نماذج الانحدار ذات الفجوات الزمنية التي استخدمها الباحث، أن التغير في المتغيرات التوضيحية المستقلة لا تؤثر تأثيراً مباشراً وفورياً في المتغير التابع، وإنما تحتاج إلى مدة من الزمن تمر قبل أن يبدأ المتغير التابع في الاستجابة إلى التغيرات في المتغير المستقل، مثال ذلك رفع سعر الصرف للعملة المحلية لا يمارس آثاره

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013).....  
 الكاملة بصورة مباشرة في الصادرات، وإنما يحتاج الى مدة زمنية طويلة نسبياً حتى تتم آثاره بصورة كاملة، وكذلك الحال بالنسبة للضرائب وآثرها على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وباقي المتغيرات الأخرى التي يتضمنها النموذج (عظيه، 2004، 519)، وبعد تقدير المعادلة كانت مقدرات النموذج بالشكل التالي:

جدول-6-

تقدير معادلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2013)

Dependent Variable: D(STG)				
Method: Least Squares				
Date: 03/04/15 Time: 17:15				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(STG(-1))	-0.493390	0.184649	-2.672049	0.0283
D(GDP(-1))	2.40E-07	8.68E-07	0.275973	0.7896
D(M(-1))	-0.11E-09	2.52E-09	-2.824561	0.0223
D(ER(-1))	0.313615	0.080603	3.890843	0.0046
D(IST(-1))	-1.637029	8.119517	-0.201617	0.8452
D(IML(-1))	-0.032428	0.027560	-1.176627	0.2732
STG(-1)	-0.074719	0.255576	-4.205091	0.0030
GDP(-1)	-0.76E-06	1.02E-06	-2.728452	0.0222
M(-1)	0.65E-09	3.62E-09	2.667298	0.0285
ER(-1)	-0.352432	0.072268	-4.876768	0.0012
IST(-1)	-0.573090	10.00825	-2.255447	0.0441
IML(-1)	0.013476	0.020413	2.660145	0.0277
C	156.1112	134.9186	1.157078	0.2806
@TREND	59.77680	18.23007	3.279021	0.0112
R-squared	0.902435		Mean dependent var	-9.432776
Adjusted R-squared	0.843893		S.D. dependent var	91.62495
S.E. of regression	46.36869		Akaike info criterion	10.77225
Sum squared resid	17200.45		Schwarz criterion	11.46655
Log likelihood	-104.4948		Hannan-Quinn criter.	10.93581
F-statistic	5.692064		Durbin-Watson stat	2.343616
Prob(F-statistic)	0.009541			

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013) .....

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

تم اختيار الصيغة اللوغاريتمية كأفضل صيغة مثلت الدالة ،وعكست قيمة (t) المحسوبة عدم معنوية كل من المتغيرات التالية :

أ- الفرق الاول للنتائج المحلي الاجمالي  $D(GDP(-1))$ .

ب- والاختلال في هيكل التجارية الخارجية  $D(IST(-1))$  بالفرق الاول.

ت- كذلك الاختلال في سوق العمل بالفرق الاول  $D(IML(-1))$  .

ث- عدم معنوية الحد الثابت في المعادلة (C) .

بين الأنموذج ان المتغيرات الباقية معنوية ومؤثرة في الأنموذج المتمثلة في الآتي :

أ- معنوية التضخم الركودي  $D(STG(-1))$  بمعنى أن التغيير في مقدار الفرق للعام السابق بمقدار مرة واحدة ،سيؤثر على التضخم الركودي في العام اللاحق ويشكل عكسي بمقدار (0.49)، أما مقدار الزيادة في  $GDP(-1)$  في العام اللاحق عن العام السابق بمقدار مرة واحدة، فإنه يؤثر عكسياً على التضخم الركودي بمقدار (0.07) وهذا قد يكون ناتج عن الاجراءات الآتية قصيرة الأجل، التي تتبعها الحكومة كحل مؤقت للمشكلة المزمنة، التي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، مثل السياسة النقدية الانكماشية لتخفيض معدل التضخم، أو السياسة المالية التوسعية من خلال التوسع في النفقات التشغيلية التي تشمل الإنفاق على عمال الخدمات لتنظيف الطرقات، أو عند إقرار الميزانية السنوية ترافقها زيادة الطلب على العمل في المشاريع التابعة للحكومة فتتخفف البطالة، فتستمر هذه الموجة لفترة قصيرة قد تصل إلى بضعة أشهر ومن ثم يسود الركود وترتفع معدلات التضخم مرة أخرى .

ب- معنوية عرض النقد  $D(M(-1))$  بالفرق الأول ،بمعنى أن الفرق الأول للكتلة النقدية عن العام اللاحق بمقدار مرة واحدة، يؤدي إلى انخفاض التضخم الركودي بمقدار المرونة البالغة  $(-0.11)$ ، وذلك لان زيادة الكتلة النقدية تؤدي ،زيادة الائتمان المصرفي الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الطلب على القروض، ومن ثم يزداد الطلب على عوامل الإنتاج ،التي تؤدي إلى زيادة الاستيرادات بسبب عدم توفر المنتج المحلي فينخفض معدل التضخم، فضلاً عن أن زيادة الطلب على عوامل الإنتاج يعني زيادة الطلب على عنصر العمل فتتخفف البطالة، فينخفض التضخم الركودي.

ت- كشف الأنموذج عن معنوية سعر الصرف للدينار العراقي في الأنموذج حالة الفرق الاول  $D(ER(-1))$  ،وفي حالة التباطؤ الزمني لمدة واحدة  $ER(-1)$  ،ولكن تأثير كل منهما عكس الآخر ،أي اذا زاد مقدار الفرق في سعر الصرف بمقدار مرة واحدة، فإنه يؤدي إلى ارتفاع التضخم الركودي بمقدار (0.31)، وإذا انخفض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض التضخم الركودي، وذلك لأن انخفاض سعر الصرف للعملة العراقية يجعلها قريبة من قيمتها الواقعية، وهذا يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقابل السلع المحلية، فيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الطلب على الأيدي العاملة فنقل البطالة، فضلاً عن أن زيادة الإنتاج تعني زيادة المعروض السلعي فتتخفف الأسعار ،وذلك لكون نسبة كبيرة من الارتفاع في المستوى العام للأسعار إنما كانت نتيجة قلت العرض من المنتج المحلي فتوجه الطلب إلى الاستيرادات .

أما إذا زاد سعر الصرف للعام الحالي عن العام السابق بمقدار مرة واحدة فانه يؤدي إلى انخفاض التضخم الركودي بمقدار المرونة البالغة (0.35)، كما بينه الاختلال في هيكل التجارة الخارجية  $IST(-1)$  المتباطئ لمدة

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013) .....

واحدة، الذي يؤثر بشكل عكسي في التضخم الركودي، فكلما زادت درجة الاختلال بمقدار مرة واحدة ينخفض التضخم والبطالة بمقدار (0.57)، هذا يعكس قيمة الدينار العراقي التي ارتفعت أمام الدولار، فانخفضت أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، فأثرت على انخفاض التضخم في الأجل القصير من خلال زيادة الاستيرادات، وتؤثر على البطالة بنفس الوقت من خلال زيادة الطلب على الأيدي العاملة في القطاع الخدمي الذي يتأثر بالخارج بشكل كبير، وذلك لأن قسم كبير من الطلب على الأيدي العاملة في الاقتصاد العراقي، تعتمد على القطاع الخدمي المتمثل في قاعدة عريضة من الأنشطة الاقتصادية ويضمنها النقل والتخزين والتوزيع للسلع المستوردة والاعمال المرتبطة بها مثل ( المحلات الخاصة في بيع الملابس، الاجهزة الكهربائية، المواد الانشائية المستوردة وغيرها)

ث- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للمدة السابقة (الإبطاء بفترة واحدة)، على التضخم الركودي بشكل عكسي، أي أن كل زيادة في ((-1)GDP) مرة واحدة تؤدي إلى انخفاض التضخم الركودي بمقدار المرونة البالغة (0.76)، باعتبار أن الماضي القريب يؤثر في المستقبل القريب، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي يترتب عليها زيادة العرض من السلع والخدمات التي تخفض معدل التضخم، وان هذه السلع والخدمات المتزايدة هي حصيللة زيادة الطلب على عوامل الإنتاج التي تقلل الطلب على الأيدي العاملة، ولكن هذه الآثار الايجابية سوف تنتهي بعد سنة لعدم وجود تكامل وترابط بين القطاعات الاقتصادية بالروابط الامامية والخلفية فيما بينها، ويعود الاقتصاد من حيث بدأ بالتضخم الركودي.

ج- إن الاختلال في سوق العمل (-1)IML يؤثر على (STG) بشكل طردي، بمعنى أن كل زيادة في عرض العمل بمقدار مرة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم الركودي بمقدار (0.013)، أي أن الموارد البشرية أضحت تمثل قييداً على عملية التنمية وهذا يناقض الكثير من النظريات الاقتصادية التي تعتبر عنصر العمل ضروري ومهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ولكن النتائج جاءت مغايرة لذلك في الاقتصاد العراقي للأسباب تتعلق بطبيعة عنصر العمل نفسه، فمثلاً قد تكون هذه الأيدي العاملة غير مؤهلة ولا تملك رأس مال بشري، أو قد يكون السبب هو غياب الاستراتيجيات التي تضع المورد البشري كأحد العوامل المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد عليه بدرجة أكبر من رأس المال مثلاً، كما قدرت قيمة ( $R^2$ ) بنحو (0.84) وهي نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة التوضيحية في المتغير التابع، في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، في حين ان المتغيرات الاخرى التي لم يتضمنها النموذج تؤثر بنسبة (0.16)، وتبين من (F) المحسوبة انها معنوية للدالة بصورة عامة، أما ما يتعلق بقيمة (D.W) والبالغة (2.3) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي .

### 5-3 : اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test

يمثل التكامل المشترك التعبير الإحصائي لعلاقة توازنه طويلة الأجل، بحيث أن جميع السلاسل الزمنية تتصف بخاصية التكامل المشترك، فنكون العلاقات فيما بينها متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتتعكس هذه الانحرافات في البواقي التي يمثلها الحد العشوائي، وفقاً لهذا المنطق فإن الأنموذج يكون في وضع توازن (التكامل المشترك) عندما تكون ( $U_t=0$ )، وبعبارة أخرى لا يكون تكامل مشترك أو علاقة توازنه طويلة الأجل، ويعتمد اختبار (co-integration) على فرضيتين. الفرضية الأولى : فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي تتمثل في الآتي :

$$H_0: C_7 = C_8 = C_9$$

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013) .....

الفرضية الثانية : الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات التي تتمثل بالآتي :

$$H_1: C_7 \neq C_8 \neq C_9$$

حيث ان (C<sub>7</sub>,C<sub>8</sub>.....C<sub>14</sub>)تمثل معاملات المتغيرات المتباطئة لفترة واحدة ،التي تدخل في اختبار المعنوية المشتركة بواسطة اختبار (Wald test) الذي نحصل من خلاله على إحصاءه (F) المحسوبة التي يمكن مقارنتها مع (F<sup>\*</sup>) الجدولية المحسوبة من قبل (Pesaran) .

#### جدول-7-

اختبار التكامل المشترك لأنموذج التضخم الركودي

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	6.020523	(7, 8)	0.0108
Chi-square	42.14366	7	0.0000
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
STG(-1)	-1.074719	0.255576	
GDP(-1)	-1.76E-06	1.02E-06	
M(-1)	9.65E-09	3.62E-09	
ER(-1)	-0.352432	0.072268	
IST(-1)	-22.57309	10.00825	
IML(-1)	-0.013476	0.020413	
C	156.1112	134.9186	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (EViews 6)

من خلال ما سبق تم التوصل إلى الجدول (7) الذي يبين قيمة (F) المحسوبة ،وعند المقارنة بين القيمة المحسوبة والتي مقدارها (6.02) في حالة وجود ثابت واتجاه عام ،مع قيمة (F) الجدولية لـ (Pesaran) ، بحديها الأعلى والأدنى وبمستوى معنوية (0.05) ،حيث أن الحد الأدنى (2.17) والحد الأعلى (3.21) مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وبذلك نستنتج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المراد اختبارها.

6-3 : اختبار العلاقة السببية بين التضخم و البطالة في الاقتصاد العراقي

التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013).....

يشير (Granger) إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين قد يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وطبقاً لـ (Granger) إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن (t)، وهما في بحثنا هذا تمثلان كل من التضخم (Inflation) والبطالة (Unemployment)، فإذا كانت السلسلة الزمنية للتضخم تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة الزمنية للبطالة ففي هذه الحالة نقول ان المتغير (Inf) يسبب المتغير (Une) .

من المشاكل التي تبرز في مثل هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيراً ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي ان وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في العلاقة السببية المراد قياسها كما في الجدول (5)، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضاً. (سلامي، شيخي، 2013، 128). ويمكن التعبير عن العلاقة السببية بين المتغيرين (Inf) و (Une) كما يلي :

$$\ln Inf_t = \alpha_0 + \sum_i$$

$$\ln Une_t = \beta_0 +$$

حيث إن :  $\epsilon_t$  ،  $\gamma_t$  تمثلان بواقي النموذجين، لكن قبل تحديد السببية بين المتغيرين يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة لنموذج (VAR(P))، وذلك لأنه بعدد أقل من (P) يؤدي إلى خطأ بالتوصيف، وبعدد أكبر من (P) يؤدي إلى عدم استغلال كامل معلومات السلسلة الزمنية، كما ينقص من درجات الحرية، ويتم عادة تحديد عدد الفجوات الزمنية بالاعتماد على معياري (AIC) و (SC) الجدول (5) يبين الفجوة الزمنية الأولى المثلى للمتغيرات، وأن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الأول (P=1). (رشاد، 2011، 276) .  
تتمثل خطوات اختبار (Granger) بما يلي: (عريش، 2011، 82).  
- تقدير الصيغة المقيدة ونقصد بها المعادلة التالية:

$$Inf_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p$$

ومن ثم الحصول على مجموع مربعات البواقي (SSRU) للمعادلة المقيدة .  
- تقدير الصيغة غير المقيدة ومن ثم الحصول على مجموع مربعات البواقي (SSR<sub>U</sub>) للمعادلة المقيدة  
- اختبار فرضية العدم ( $H_0: \sum_{i=1}^p \psi = 0$ ) بمعنى ان المتغير (Une) لا يؤثر على المتغير (Inf)، من اجل ذلك يجب حساب إحصائية فيشر (Fisher Statistic) وفقاً للصيغة التالية :

$$FC = \frac{SSRU - SSR}{SSRE/N -}$$



حيث إن:  $n$ : حجم العينة،  $k$ : عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة،  $(n-k)$ : درجات الحرية للصيغة غير المقيدة. ثم نقوم بالحصول على ( $F^*$ ) الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، ودرجات حرية ( $p$ ) للبط، و( $n-k$ ) للمقام، ويستخدم اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات، ويكون الحكم على الشكل التالي، إذا كانت ( $F$ ) المحسوبة أكبر ( $F^*$ ) الجدولية نرفض فرض العدم، أي أن المتغير ( $Une$ ) يسبب المتغير ( $Inf$ )، أو بمعنى آخر هناك تأثير معنوي للمتغير ( $Une$ ) على المتغير ( $Inf$ ).

- نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة مع اختبار فرض العدم ( $H_0: \sum_{i=1}^P \tau = 0$ ) بمعنى أن المتغير ( $Inf$ ) لا يؤثر على المتغير ( $Une$ )، وبهذا يكون لدينا أربع نتائج محتملة لاختبار السببية لـ ( $Granger$ ) تكون على النحو الآتي:

- المتغير ( $Inf$ ) يسبب المتغير ( $Une$ )، والمتغير ( $Une$ ) لا يسبب المتغير ( $Inf$ )

- المتغير ( $Inf$ ) لا يسبب المتغير ( $Une$ )، والمتغير ( $Une$ ) يسبب المتغير ( $Inf$ )

- المتغير ( $Inf$ ) يسبب المتغير ( $Une$ )، والمتغير ( $Une$ ) يسبب المتغير ( $Inf$ )

- المتغير ( $Inf$ ) لا يسبب المتغير ( $Une$ )، والمتغير ( $Une$ ) لا يسبب المتغير ( $Inf$ )

برنامج (EVIWS-6) يعطينا مباشرة نتيجة اختبار السببية لـ ( $Granger$ ) بعد تحديد درجة التأخير ( $P$ )، وتعيين المتغيرات التي نرغب في اختبار السببية فيما بينها، ونتيجة اختبار السببية بدرجتي تأخير للمتغيرين ( $Inf$ ) و ( $Une$ ) كانت كما موضحة في الجدول (8) التالي:

#### جدول-8-

#### اختبار العلاقة السببية بين التضخم والبطالة بطريقة كرانجر

Null Hypothesis	obs	F-tatistic	Prob.
LNUNE does not Granger Cause LNINF	24	0.28226	<b>0.7575</b>
LNINF does not Granger Cause LNUNE		1.77019	<b>0.2003</b>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS-6

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ( $F$ ) المحسوبة لـ ( $Inf$ ) و ( $Une$ ) بلغت (0.28226) و (1.77019) على التوالي، بينما قيمة ( $F^*$ ) الجدولية هي (2.38)، لغرض اختبار فرضية العدم ( $H_0: \sum_{i=1}^P \psi = 0$ )، يكون لدينا ( $F=0.28$ ) المحسوبة وهي أقل من ( $F^*=2.38$ ) وبالتالي قبول فرضية العدم، مما يعني أن المتغير ( $Une$ ) لا يسبب المتغير ( $Inf$ ).

لغرض اختبار فرضية العدم ( $H_0: \sum_{i=1}^P \tau = 0$ ) يكون لدينا ( $F=1.77$ ) المحسوبة وهي أقل من ( $F^*=2.38$ ) الجدولية، وبالتالي قبول فرضية العدم، يعني أن المتغير ( $Inf$ ) لا يسبب المتغير ( $Un$ )، إذن نستنتج أن التضخم لا يؤثر في البطالة، كما أن البطالة لا تؤثر في التضخم، بمعنى لا توجد علاقة سببية في أي من الاتجاهين، وبالتالي يمكن القول أن التضخم والبطالة يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (1990-2013)، ولكن لا توجد علاقة تبادلية سببية بينهما.

#### 4 : الاستنتاجات والتوصيات

#### 1-4 : الاستنتاجات

بعد الدراسة المستفيضة لظاهرة التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في العراق خلال المدة (1990-2013)

توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات التالية:

أ- أن الاختلال الهيكلي في البنيان الاقتصادي أسهم في خلق ظاهرة معقدة ومركبة تتكون من البطالة الناشئة عن عدم قدرة القطاع الزراعي والصناعي على استيعابها، أو زيادة الطلب عليها من خلال زيادة الإنتاج، فضلاً عن أن القطاع النفطي يعتمد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال وبالتالي لم يسهم هو الآخر على امتصاص البطالة الموجودة من خلال إنشاء صناعة تكرير النفط الخام.

ب- يعتبر سعر الصرف من المتغيرات المؤثرة في دالة التضخم الركودي، مما يعني أن كل ارتفاع في سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض التضخم والعكس بالعكس، وذلك بسبب السياسة النقدية التوسعية في المدة الأولى من الدراسة، وأتباع سياسة نقدية انكماشية في المدة الثانية من خلال رفع سعر الصرف للدينار العراقي مما يعني أن انخفاض قيمة السلع المستوردة من الخارج، فينخفض المستوى العام للأسعار

ت- بينت الدراسة أن عرض النقد مؤثر في دالة التضخم الركودي، بحيث أن التغيير في كمية النقود لم يرافقه تغيير في المعروض السلعي فيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبذلك يؤكد النتيجة السابقة بوجود علاقة عكسية بين الاستيرادات والمستوى العام للأسعار، باعتبار أن الإنتاج المحلي عاجز عن مسايرة الزيادة في عرض النقد فيزداد الطلب على السلع المستوردة، فتسهم الاستيرادات في تقليص الفجوة التضخمية الناجمة من زيادة الطلب المشتق عن زيادة عرض النقد، وقلة الطلب على الأيدي العاملة فتحدث البطالة فيكون التضخم الركودي .

ث- عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والبطالة، أي أن التضخم لا يؤثر في البطالة، كما ان البطالة لا تؤثر في التضخم، بمعنى لا توجد علاقة سببية في أي من الاتجاهين، وبالتالي يمكن القول أن التضخم والبطالة لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (1990 - 2013) .

ج- يعتبر نمو الطلب الكلي للعمالة بصورة بطيئة نتيجة عوامل عديدة منها ضعف معدلات الاستثمار وارتفاع معدل نمو السكان، وانخفاض مستويات الإنتاج بل اختفائها في القطاعات الانتاجية باستثناء القطاع الاستخراجي الذي لا يشكل سواء نسبته ضئيلة في الطلب على العمالة، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل وضمهور البطالة .

ح- إن أحادية الاقتصاد واعتماده على الصادرات النفطية الخام لحق الضرر بالاقتصاد العراقي، وتعرض للإصابة بالمرض الهولندي وجعل من كل القطاعات الاقتصادية غير منتجة، تعتمد على التخصيصات من الميزانية الاتحادية، فانتشرت البطالة السافرة في المجتمع والبطالة المقنعة في القطاع العام.

#### 2-4 : التوصيات

أ- ضرورة مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والتحول من اقتصاد يعتمد على النفط بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنويع الاقتصاد وباستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة

ب- اعتماد سياسة نقدية مناسبة بهدف امتصاص آثار الريع على سعر الصرف، لأن تصرف البنك المركزي في المدة الثانية بعد عام (2003) ذهب بنفس اتجاه فعل الريع ولم يعالجه، مما انعكس على زيادة الإنفاق على السلع المستوردة، الذي يمثل تسرب للاقتصاد وخسارة الفوائض المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية

التضخم الرئوي في العراق خلال المدة (1990-2013).....

بمعنى آخر تفعيل أدوات السياسة النقدية وخصوصاً غير المباشرة، لأنها تعطي لصانع القرار المرونة بصورة أكبر في توجيه الائتمان والموارد في ضوء الخطط الموضوعية .

ت- يعتبر إصلاح النظام الضريبي ضرورة لمعالجة الاختلال في الهيكل الإنتاجي واختلال هيكل الصادرات، بهدف تخفيف المشكلات المتعلقة بمنافسة السلع المستوردة إذا ما توفر الإنتاج المحلي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية، وذلك باتباع سياسة حماية تتناسب مع قدرة الجهاز الإنتاجي بهدف الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية وليست لأهداف تمويلية فقط .

ث- اعتماد السياسة المالية التوسعية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للمشكلة (توجيه الإنفاق للقطاعات السلعية) ، لأن ذلك سوف يضمن تقليل البطالة وزيادة الدخل التي يحصل عليها مالكي عوامل الإنتاج، فيكون التوسع بالإنفاق من النوع المحمود الذي يتجه لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتوسع البنى التحتية، في الوقت الذي يجب أن تكون السياسة النقدية توسعية بأدوات نوعية لتعاضد السياسة المالية التوسعية من خلال خفض سعر الفائدة للقروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية .

ج- خلق البيئة المناسبة والجاذبة للاستثمارات مثل جهاز مصرفي متطور، وجود شركات تأمين كفوة، تطوير المطارات وخطوط النقل البري والبحري، سوق كفوة للأوراق المالية .

ح- ضرورة تضافر جهود كافة الوزارات والجهات المختصة في مجال توفير المعلومات التفصيلية المتعلقة بظاهرة البطالة بما يكفل وضع الخطط والحلول اللازمة لمعالجتها بالاستناد إلى الأسس العلمية الصحيحة، مع توفر قاعدة بيانات وإحصاءات واسعة من خلال تنشيط وتفعيل مهام مكاتب العمل العائدة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أو بناء مركزاً وطنياً يكون بمثابة بنك معلومات لسوق العمل.

## المصادر :-

- 1- ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 2002.
- 2- د. اكرم عبد العزيز عبد الوهاب، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي خلال الفترة (1991-1995) المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات الاقتصادية، 1996
- 3- احمد سلامي، محمد شيخي، الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد (13)، السنة 2013
- 4- السيد متولي عبد القادر، اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لجوهانسن : اطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews6، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الادارية وعلوم الادارة، شبرا الخيمة - مصر، 2007.
- 5- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. طه عبد الله منصور و د. عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، الرياض، 1999
- 6- د. خالد توفيق الشمري، د. طاهر فاضل، مدخل الى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلية، عمان، دار وائل، ط1، 2009.
- 7- د. رمزي زكي، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الأخذة في النمو، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 1969.

- 8- شفيق عريش ،اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (33)، العدد (5)، سوريا، 2001 .
- 9- د. صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الاولى، 2004 .
- 10- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة كامل صالح للاقتصاد الإسلامي ،العدد (32) ، جامعة الأزهر، 2007 .
- 11- أ. د. عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004 .
- 12- عفيفة بجاي شوكت اللامي، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، 2007
- 13- د. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار عالم الكتب الحديث-أربد، جدارا للكتاب العالمي عمان، الاردن، 2006.
- 14- مايكل ايدمجان، الاقتصاد الكلي النظرية الاساسية، ترجمة د. محمد ابراهيم منصور، الرياض، دار المريخ، 1999،
- 15- ندى خزعل رشاد، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (19)، 2011.
- 16- هناء خير الدين، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1974-1988، القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992
- 17- Benjamin & M. Friedman , Lessons from the 1979-1982 Monetary policy experiment , The American Economic Review , No (2) May 1984.
- 18- Hassan B. Ghassan and Salman ALDehailan , Test of Non Liner Co-integration between Government Investment and Private Investment in Saudi Arabia Economy , MPRA , 2009
- 19- john f. helliwell. (( comparative macroeconomics of stagflation )) journal of economic literature march 1988.
- 20- Norbert Berthold & Klaus Grundler ,Stagflation in the world Economy; A Revival? ,Julius-Maximilians-University Wurzburg ,April 2012.
- 21- Vietorisz & B. Harrison , labour Market segmentation : positive feedback and divergent development , the American Economic Review No 2 May 1973 .

